مداخلة في الملتقى الدولي حول :الحقوق والحريات الدستورية في ظل التطور التكنولوجي

الاسم واللقب: بن أحمد سمير

الدرجة العلمية: دكتوراه تخصص قانون دستوري.

الجامعة المستخدمة :جامعة باتنة.

محور المداخلة: المحور الثالث.

عنوان المداخلة: دور البرلمان الالكتروني في تعزيز حماية الحقوق والحريات – الجزائر نموذجا-

البريدالالكتروني:samir.benamed@yahoo.com ، رقم الهاتف: 07 98 32 36 46

ملخص:

تتناول هذه الدراسة دور البرلمان الالكتروني في الجزائر في تعزيز حماية حقوق وحريات المواطنين في ظل التطور التكنولوجي، باعتباره الدور الأصيل والتقليدي للبرلمان منذ نشأة هذه المؤسسة،

ذلك أن تفعيل دور البرلمان الالكتروني يؤدي إلى تحقيق الشفافية والكفاءة والنزاهة و الفاعلية في القيام بعمله التشريعي والرقابي حتى يكون في مستوى تطلعات وطموحات الشعب من جهة، وتحقيق قيم ومبادئ الديمقراطية الالكترونية من جهة أخرى.

بيد أن البرلمان الالكتروني في الجزائر يواجه تحديات عديدة خاصة أن البرلمان القاعدة – التقليدي- يتميز دوره بالقصور مما أدى إلى زعزعة الثقة في عمله ونوابه و أعضاءه، وهو ما يتطلب الوقوف على جميع أوجه القصور حتى نستطيع الإقرار والإعتراف بوجود برلمان قوي وفعال.

الكلمات المفتاحية: البرلمان الالكتروني، تعزيز، الحماية، الحقوق والحريات، الجزائر.

مقدمة:

إن الثورة التكنولوجية التي يشهدها العالم في مجال المعلومات والاتصال أدت إلى تحولات وتغيرات جذرية، والتي أصبحت تتوسع يوما بعد يوم بشكل متسارع، حيث مست جميع مجالات الحياة ومختلف المؤسسات التي تسير بها الدولة.

فالعالم نتيجة للعولمة تحول إلى عالم رقمي افتراضي يرتكز على الشبكة العنكبوتية – الانترنت- التي تفرز للبشرية في كل حين معلومات ومعطيات ومفاهيم جديدة تتماشى مع هذه التطورات المتسارعة.

ونتيجة لذلك فرضت هذه التكنولوجيا تقنيات جديدة ينبغي العمل بها وتطبيقها لضمان كفاءة وفاعلية عمل الإدارات في الاستجابة لمختلف متطلبات وحاجيات الأفراد بشكل سهل ويسير من أجل تحقيق التنمية في مختلف القطاعات.

وعليه فقد تحولت الإدارة من تقليدية إلى الكترونية لدى جميع المؤسسات بما فيها مؤسسة البرلمان الذي يعد دوره هاما وحيويا خاصة في مجال حماية حقوق وحريات الإنسان، فلكي يصل البرلمان إلى الكفاءة العالية والفاعلية في تمثيل المواطنين والدفاع عن حقوقهم وحرياتهم لابد له من مواكبة التطور التكنولوجي وهذا ما وصلت إليه العديد من الدول المتقدمة، وما تنشد تحقيقه الدول النامية والحديثة العهد بالديمقراطية بما فيها الجزائر.

ومن ثم، فالإشكالية الرئيسية التي يمكن طرحها في هذا الإطار:

ما حقيقة الدور الذي يلعبه البرلمان الالكتروني الجزائري في تعزيز حماية الحقوق والحريات في ظل التطور التكنولوجي، وماهي التحديات التي يواجهها؟

المحورالأول: الإطار المفاهيمي للدراسة:

1-تعريف البرلمان الالكتروني

إنَّ تحديد مفهوم البرلمان الإلكتروني لا يزال موضع نقاش في المنتديات وورشات العمل المختلفة. وقد عرَّف تقرير البرلمان الإلكتروني العالمي عام 2008 البرلمان الإلكتروني بأنَّه: "هيئة تشريعية تم تمكينها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون أكثر شفافية، وانفتاحاً، ومسؤولية. وهي تمكِّن المواطنين على اختلافهم وتنوعهم ليكونوا أكثر مشاركةً في الحياة العامة، من خلال توفير معلومات ذات جودة أعلى، وإمكانية أكبر للوصول إلى وثائقها وأنشطتها البرلمانية" [1].

و هو أيضا عبارة عن فكرة أكثر من كونه موقعاً أومركزاً؛ حيث يتم من خلاله التفاعل بين المواطنين وممثليهم من النواب ومستشارين يعملون باللجان الخاصة في موضوعات تتم مناقشتها في البرلمان[2].

2- عناصر البرلمان الإلكتروني:

تتمثل عناصر البرلمان الإلكتروني في العناصر التالية:

-برلمان بلا أوراق :حيث تتكون من الأرشيف الإلكتروني والبريد الإلكتروني والأدلة والرسائل الصوتية ونظم تطبيقات المتابعة الآلية [3]، "حيث تحل النصوص الالكترونية محل

النصوص المدونة على الورق ، أي لن تتوافر نسخ ورقية من مشروعات القوانين الحكومية، وتقارير اللجان ، وغيرها من الوثائق البرلمانية، فالتكنولوجيا تتيح إمكانية صياغة نصوص يمكن الاستفسار عنها الكترونيا، في حين يمكن تتبع كل المراحل في عملية تتسم بالشفافية التامة"[4].

-**برلمان بلا مكان** :وتتمثل في التليفون المحمول والتليفون الدولي الجديد والمؤتمرات الإليكترونية والعمل عن بعد من خلال المؤسسات الافتراضية.

-**برلمان بلا زمان :**تستمر 24 ساعة متواصلة ففكرة الليل والنهار والصيف والشتاء هي أفكار لم يعد لها

مكان في العالم الجديد ففي الوقت الذي تنام فيه شعوب فإن شعوبا أخرى تصحو، لذلك لابد من

العمل المتواصل لمدة 24 ساعة لديمومة الاتصال وقضاء المصالح.

-**برلمان بلا تنظيمات جامدة :**فهو يعمل من خلال المؤسسات الشبكية والمؤسسات الذكية التي تعتمد

على صناعة المعلومات والقوانين وعرضها[5].

المحور الثاني : أهمية البرلمان الالكتروني في تعزيز حماية الحقوق والحريات

يلعب البرلمان الإلكتروني دورا بارزا وهاما في تعزيز حماية الحقوق والحريات في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي يشهده العالم، ويتبدى ذلك أساسا في عدة جوانب:

2-تعزيز الشفافية:

تعرف الشفافية أنها الجسر الذي يربط بين المواطن، ومؤسسات المجتمع المدني جهة، والسلطات المسؤولة عن المهام الادارية من جهة أخرى، فهي تتيح مشاركة المجتمع بأكمله[6]، فمن خلال تطبيقات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات "سيستطيع المجتمع معرفة " ماذا يحدث بداخل البرلمان" ، فهي بذلك تساعد على تدعيم شرعية المؤسسة البرلمانية وتدعيم عملية التطوير البرلماني لأنها تتيح للبرلمان معرفة درجة تأثيره الإيجابية أو السلبية في المجتمع، الأمر الذي سيكرس تفعيل دور البرلمان في المجتمع، وبالتالي دعم النظام الديمقراطي[7] .

فذلك يجعل البرلمان أكثر شفافيةً ووضوحا،مما يؤدي بالتالي إلى بناء ثقةٍ عامةٍ أكبر في العمليات(المرقمنة)التي تقوم بها الدولة، لأن البرلمان بذلك سيصبح متاحا للجميع لان استخدام التكنولوجيا الرقمية "تقلص بشكل كبير الفجوة بين الناخبين والمنتخبين، دون اهدار للوقت أو تحمل تكلفة ضخمة للسفر ، فهو من الأمور التي تحظى

بأهمية كبيرة في معظم البلدان[8] ، فأيّ مبادارتٍ تدعو المواطنين للمساهمة في عمليات صنع السياسات يجب أن تستند إلى التواصل الشفاف [9].

وبالتالي سيصبح متاحا أمام المواطنين تقديم مايصطلح عليه "بالالتماسات الالكترونية" التي تعد أداة فعالة لتعزيز التواصل مع جمهور الناخبين، حيث أنشأت في السنوات الأخيرة العديد من البرلمانات مواقع الكترونية يمكن للجمهور استخدامها لتقديم وتوقيع الالتماسات الكترونيا، والهدف من ذلك هو توفير وسيلة سهلة ومتطورة للناس لإبداء ارائهم وانشغالاتهم للبرلمان، وللانخراط بشكل أكبر وفعال في النشاط البرلماني[10]. وهو أمر للأسف يبقى غائبا بالنسبة للبرلمان الجزائري.

2-رفع كفاءة النواب:

هنا تزداد أهمية القناة البرلمانية الالكترونية كمصدر للقرارات والقوانين، حيث تفتح النقاش وتتيح تبادل الآراء والخبرات حول المسائل المثارة أمام البرلمان قبل اتخاذ القرار، والإشارة إلى الاحتمالات للبدائل المختلفة لما يتخذ من قرارت(مثلا :معرفة ردود الفعل المحتملة إزاء مشروع قانون لتجنب الكثير من مخاطره، والجدل حوله.)

فكلما توافرت التحليلات والرؤى المختلفة أمام متخذ القرار استطاع على الأقل نظريا استشراف التبعات المتوقعة لهذا القرار أو التنبؤ بمسارات المستقبل. ولا يخرج القرار التشريعي عن هذه القاعدة، بل ربما يعتبر من أكثر المجالات التى يتضح فيها الدور الحيوى لأجهزة المعلومات المصممة لخدمة ودع م القرار.

فهناك إمكانية كامنة فى القناة البرلمانية لتوفير وإمداد الأعضاء بمعلومات الالكترونية الحديثة التي تعين على التفكير والاختيار بين البدائل المطروحة بصدد الموضوعات الجارية محل النقاش، بما يدعم القرار التشريع .من هنا، تصبح القناة البرلمانية ليس فقط وسيلة لإعلام المواطنين بمجريات الأمور فى البرلمان، ولكن أيضا وسيلة لدعم القرار البرلماني ذاته[11] .

ولهذا، يجب أن تتسع المصادر التى تغذي القناة بالمعلومات والمعارف والرؤى حتى تضعها أمام البرلمان، فالهدف الاستراتيجي من رقمنة القناة البرلمانية، إذن، هو توفير فرصة إضافية لاستخدام المعلومات والتحليل العلمي فى عملية صنع القرار البرلماني، من خلال تقنية حديثة قادرة على جذب مستخدمين جدد لها، وذات إمكانات كبيرة لعرض المعلومات على المستخدمين وتحديث بياناتها، بما يجعل من هذه التقنية الحديثة محطة لإلتقاء مصادر المعلومات المختلفة المتاحة في البرلمان [12].

وتتعاضم أهمية الدعم الفني الالكتروني الموجه لعضو البرلمان ودوره في رفع كفاءته ومن ثم رفع كفاءة المؤسسة البرلمانية عموما، وهذا في ضوء وصف البرلمان كمؤسسة لا تميل الى تطوير نفسها، لأن بناءها التنظيمي يكرس الاستمرارية ولا يشجع على

التغيير ببساطة، كذلك فأعمال وصلاحيات البرلمان تتداخل مع مؤسسات أخرى، مثل تأثير السلطة التنفيذية، مما يضع قيودا إضافية على حركة البرلمان[13].

فمن العوامل الأساسية لنجاح أي مؤسسة هو تواجد موظفين فيها يتوفرون على الكفاءة اللازمة لتقلد منصب من المناصب، وترتبط هذه الكفاءة أساسا بالمستوى التعليمي الذي يتناسب مع المنصب، والمهارة في التسسير الذين يعتبران شرطين أساسيين للقدرة على تولي الوظيفة و حسن أداءها.

ويرى "ريمون بوكلي" : " أن ما تتعرض له الدولة من أزمات إقتصادية ومالية يعود إلى ضعف مستوى أعضاء البرلمان الذي لا يرقى إلى مستوى تفهم وإدراك هذه الحقائق، مع عدم إلمامهم بوسائل التغلب عليها أو التخفيف من حدتها، على إعتبارأن هذه المسائل تتسم بالدقة إذ لا يدركها إلا المختصون الذين درسوها دراسة معمقة وأحاطوا بكل تفاصيلها، وينتهي إلى القول بأنه على الناخبين أن يختاروا نوابا أكفاء يستطيعون الإضطلاع بأعمال الأمة و السير بها إلى بر الأمان بما يحقق سعادة الشعب ورفاهيته"[14].

وفي ذات الإطار يرى " إيهاب زكي سلام":"أن أعضاء البرلمان يعانون نقصا في المعلومات الشخصية لكون معظمهم لم يمارس العمل التنفيذي،بعكس الوزراء الذين تساندهم الأجهزة الإدارية"[15].

فأغلبية البرلمانيين في الجزائر رغم وجود بعض الكفاءات التي تتوفر على مستوى تعليمي عالي لا تتوفر لديهم الكفاءة العلمية والثقافية وخاصة القانونية والسياسية التي تمكنهم من التحكم وإتقان العمل التشريعي والرقابي، وهو ما حوله من صاحب سلطة حقيقية دستورية إلى صاحب سلطة شكلية واقعية.

فرغم أن البرلمان بطبيعة تكوينه وتشكيلته البشرية مفتوح لجميع أفراد الشعب دون تمييز، حيث يمنح الفرصة الكل من تتوفر فيه الشروط الشكلية أو الموضوعية أن يقدم نفسه للترشح في الانتخابات، ليفوز الأجدر بتمثيل الشعب بمقعد داخل المؤسسة التشريعية.

بيد أن فتح إمكانية الترشح لكل شخص يؤدي إلى نتيجة حتمية مفادها ضعف وتدهور البرلمان بتخليه عن دوره الرقابي والتشريعي "لأن نظام صنع القرار البرلماني يتسم بآلية الإتفاق الجماعي بين أعضائه"، فكيف يمكن لهذا الإتفاق أن يتم بين أعضاء يختلفون كل الإختلاف في مستواهم التعليمي والثقافي، ذلك أن كل إتفاق يسبقه تشاور ومناقشة وحوار وتبادل للأفكار، وهو ما أثر سلبا على أداء السلطة التشريعية في الجزائر، و أدى إلى ترسخ صورة مشوهة وغير لائقة بالبرلمان لدى الرأي العام، حيث أصبح ينظر إليه بانه مؤسسة مفتوحة على مصرعيها لكل شخص دون الحاجة إلى شهادة أو رتبة علمية، حيث يوجد من البرلمانيين من لا يجيد حتى استخدام الانترنت وليس لديه حتى بريد الكتروني يمكنه من التواصل والاتصال مع الناخبين للوقوف على متطلباتهم وحاجاتهم،

فالهدف الرئيسي من عصرنة البرلمان رقميا هو تسهيل عمل أعضاء ونواب البرلمان وإتقانه وجعله مواكبا لكل المستجدات والتطورات التي تحدث في الساحة الوطنية والدولية بتوفر جميع مصادر المعلومات عبر الانترنت وخاصة من مواقع التواصل الاجتماعي وعلى رأسها الفايس بوك، وتوفير كذلك كل ما يهم المواطن من نصوص وأشغال وبيانات وإحصائيات من خلال موقع البرلمان على الانترنت.

3-تكريس الديمقراطية الالكترونية:

من أهم الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيها من وراء رقمنة البرلمان، هو تحقيق وتكريس الديمقراطية الالكترونية، كتعبير عن نضج وتطور للنظام السياسي والقانوني.

و تعرف الديمقراطية الالكترونية بأنها : " توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل ومعالجة ونقل وتداول كل البيانات والمعلومات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية وآلياتها المختلفة"[16].

فالثورة التكنولوجية عامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في ظل ماتشهده المؤسسات السياسية التقليدية من معوقات وتحديات في سبيل قيامها بدورها – والانترنت خاصة- ساهمت في تحفيز القيم الديمقراطية من جديد، وتنشيط عمل المؤسسات الدستورية بما فيها البرلمان، وكذلك التأثير في طبيعة وإجراءات العملية الديمقراطية وممارستها [17].

فتكريس الديمقراطية الالكترونية معناه تحقيق عديد الأهداف منها:

- تقديم المعلومات عن العملية السياسية، وعن الخدمات والفرص المتوفرة والمتاحة للمواطنين والأعمال من خلال التكنولوجيا، وبالتالي تتحول إلى الديمقراطية الافتراضية.
- التحول من الوصول السلبي للمعلومات إلى المشاركة النشطة للمواطن من خلال اعلامه ، تمثيله، استشارته، تشجيعه على التصويت في الانتخابات، واشراكه في كل الأمور السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تهمه [18].
- دعم القيم الديمقراطية، الإنسانية، الاجتماعية، الأخلاقية، والثقافية للمجتمع، في ظل احترام حقوق وحريات الإنسان، والحرص على تنفيذها، واحترام حرية الحصول على المعلومات والوصول إليها، فهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالحكم الراشد [19].

ومن الوسائل و النشاطات المتاحة على شبكة الانترنت التي يمكن للمواطن الاطلاع عليها:

- الاجتماعات الافتراضية.
- عقد المنتديات واللقاءات الجماهيرية.
- الحملات الانتخابية.
- استطلاع أراء المواطنين [20].
- نتائج الاقتراع والتصويت في الانتخابات التشريعية الوطنية والمحلية .

- الاطلاع على مناقشات وجلسات البرلمان والمجالس المحلية.
- الاطلاع على مشاريع القوانين وتلك التي تم التصويت عليها واصدارها.
- الاطلاع على مدى استخدام الوسائل الرقابية من طرف البرلمانيين من خلال الاحصائيات التي يقدمها البرلمان على الموقع الالكتروني لغرفتيه.
- الاطلاع على جميع نشاطات البرلمان الأخرى .

4-تكريس الحوكمة الالكترونية:

تعرف الحوكمة الإلكترونية بأنها استخدام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة بغرض تحقيق المشاركة، السهولة والبساطة، المساءلة، الشفافية والاستجابة في الحكم [21].

وتعرف كذلك بأنها تطبيق لمبادئ الحكم الراشد المتمثلة أساسا في العدل، المساواة، الشفافية، الرقابة، المتابعة ، وذلك داخل المؤسسة باستخدام تكنولوجيات المعلومات [22]. وقد حددت منظمة التعاون الدولي عشرة مبادئ للحوكمة يجب أن تكون متوفرة في جميع المؤسسات وعلى رأسها البرلمان لاجل تكريس حماية أفضل للحقوق والحريات ، وهي :

- احترام قواعد القانون.
- الانفتاح.
- الرقابة والمساءلة للمؤسسات.
- العدالة والمساواة في التعامل بين الموطنين ومعهم.
- مشاركة واستشارة المواطنين.
- فاعلية وكفاءة الخدمات.
- الوضوح والشفافية.
- موضوعية اللوائح والقوانين.
- مشاركة المواطنين في وضع السياسات.
- وجود معايير أخلاقية وسلوكية [23].

فتفعيل الحوكمة الالكترونية معناه إيجاد فكرة للتشاور بين البرلمان والحكومة معا باستخدام منجزات ثورة المعلومات والتكنولوجيا والاتصالات كوسيلة فعالة في تفعيل العمل التشريعي والرقابي، وذلك حتى يجد المواطن نفسه أمام ظاهرة جديدة تدعم ثقته في البرلمان، مما يشكا لديه الحافز للمشاركة السياسية في عملية صنع القرار [24] .

فالبرلمان الالكتروني بوصفه المعزز لحماية حقوق وحريات المواطنين لكي يكون قويا وفاعلا ومؤثرا لابد له من تكريس الحوكمة الالكترونية في جميع مراحل عمله وفي كل انشطته الداخلية والخارجية طيلة مدة العهدة التشريعية.

5-المساهمة في شبكة المعلومات الدولية:

تتطلب القضايا المجتمعية التي يجب على البرلمانات معالجتها فهمًا لتداعياتها العالمية والبيئة الأوسع التي توجد فيها؛ تتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تبادل الأفكار بين البرلمانات، ومعرفة الإجراءات التي اتخذتها الهيئات التشريعية الأخرى، وإمكانية تنسيق المناهج تجاه المشكلات العالمية، كما أنها تمكن البرلمانات من تبادل الممارسات الجيدة والتعاون في حل المشكلات التقنية المشتركة بشكل أكثر فعالية [25] .

فالشبكة الدولية للمعلومات تساهم بشكل كبير في تطوير أداء البرلمان، باعتبارها تتيح له فرصة التواجد على موقع الشبكة العالمية لضمان الوصول الى أكبر شريحة من المواطنين، بغض النظر عن اختلافاتهم السياسية والمذهبية والفكرية والثقافية والأيديولوجية [26].

المحور الثالث: تحديات البرلمان الالكتروني في الجزائر لتعزيز حماية الحقوق والحريات

تفرض الثورة الرقمية والمعلوماتية على البرلمان ضرورة مواكبة ومسايرة التطور التكنولوجي سواء من حيث القوانين التي يضعها أو من حيث مراجعة وتحديث منهاج و أسلوب عمله، حتى يكون في مستوى التحديات والرهانات الحاضرة والمستقبلية خاصة في مجال حماية الحقوق والحريات، ومن هذه التحديات التي ينبغي على البرلمان مجابهتها هي:

أولا: عدم استقرار القوانين نتيجة سرعة التطور التكنولوجي

من البديهي أن تنظيم استعمالات وآثار التكنولوجيا يساعد على عولمة القانون المفروضة بعولمتها ذاتها. وهذا ما يخلق ضرورة تصور أدوات ومناهج جديدة لوضع القانون. فالموضوعية تقتضي الاعتراف بالأثر المتبادل بين التكنولوجيا والقوانين، على الأقل بملاحظة قيام فرع قانوني جديد إثر كل تطور مهم للعلوم والتكنولوجيا بغاية تنظيم استعمالاتها والحد من مخاطره.

فمثلا، يلاحظ أن التكنولوجيا الطبية والبيوتكنولوجيا تؤدي إلى مراجعة مستمرة لنظام شخصية الإنسان، والجنين وتطبيقات علم الجينات، ومفهوم الحياة والموت ومفهوم الزواج وتجارة الأرحام، كما أن التقنيات الجديدة للاتصال شجعت على الاعتراف باقتصاد لامادي وعلى مراجعة مفاهيم الكتابة والتوقيع والطبيعة العرفية والرسمية، لإخضاع كل ذلك للوسائل الإليكترونية والمعلوماتية والرقمية واستعمالهما ضمن أدوات الإثبات في كل أنواع المنازعات بما فيها الجنائية[27].

كما أنه في العالم الرقمي تؤدي سهولة إعادة إنتاج وتعديل ونشر الأعمال الفكرية إلى اختلال عميق لحق الملكية الفكرية، ذلك أن ذات الأحكام يجب أن تحمي المؤلفين ضد التزوير والتحريف بواسطة التحميل غير المشروع من جهة، وأن تسمح لأشخاص آخرين أن

يستفيدوا من ثقافة الاقتسام والاشتراك تشجيعا لملكية جماعية منظمة. وفي هذا الإطار يمكن القول بأن النقاش الدولي الدائر حول البرامج المعلوماتية يكتسي أهمية خاصة حتى في المنظمة العالمية للتجارة.

فمما لا جدال فيه أن التكنولوجيا عامل فعال في تقدم القانون و في تعدد القواعد القانونية ذلك أن رجال القانون و البرلمانيين يستفيدون من مواقع الشبكة العنكبوتية- أنترنيت-التي تمكن من سد الثغرات المعرفية للجميع ومن تبادل الآراء. كما أن المنتديات الفكرية المنظمة وحرية الاستفادة من أشغال المؤتمرات والندوات تساهم في تحسين أداء المؤسسات الرسمية بما فيها البرلمان والرأي العام. وتساعد كذلك على معالجة القانون من زوايا جديدة[28].

فالتكنولوجيا صنعت لنا قوانين جديدة تنظم عدة مجالات كقوانين الدفع الالكتروني، الاثبات الالكتروني، التوقيع الالكتروني، التعاقد الالكتروني...، وضعتنا أمام حتمية تعديل القوانين ذات الصلة كقانون العقوبات وقانون الإجراءات الجزائية ، والقانون التجاري وقانون الملكية الفكرية ...، ومايعني اننا في العصر الحديث هو عصر المعلوماتية القانونية والمؤسساتية.

ثانيا: تنمية قدرات البرلمانيين المعلوماتية

إن الوصول إلى التطبيق الناجح والفعال للبرلمان الالكتروني في حماية الحقوق والحريات، فذلك يتطلب تنمية وتطوير قدرات البرلمانين المعلوماتية من عديد الجوانب:

1-التدريب البرلماني:

يمثل التدريب البرلماني أهمية محورية في عملية التطوير المؤسساتي عموما، وبالنسبة للبرلمان خصوصا لاعتبارات اهمها [29]:

- إن التدريب المستمر والمتنوع، فى مجالاته ومستوياته، هو نافذة البرلمان على مجريات العصر، ووسيلة للاستفادة من خبرات التطوير المختلفة فى برلمانات العالم. فبالنظر الى تزاحم أجندة العمل البرلمانى على نحو متزايد، بسبب التوسع فى أنشطة البرلمان وتنوع الموضوعات التى يعالجها، تبدو أهمية التدريب لتنمية قدرات أطراف العمل البرلمانى (الأعضاء والفنيين المعاونين لهم) لمواكبة تلك الأعباء المستجدة وتطوير الأداء البرلمانى بوجه عام.
- البرلمان، بطبيعته وبحكم تعريفه، مؤسسة معقدة الهيكل التنظيمى والمؤسسى، تضم اللجان الدائمة والنوعية والخاصة، والإدارات الفنية والبحثية والمعلوماتية، والشئون المالية والإدارية، وشئون الأعضاء والخدمات التى يحتاجون إليها من الجهاز المعاون، وكذلك العلاقة مع السلطة التنفيذية من ناحية، والدوائر الانتخابية والمواطنين من ناحية أخرى، وكل هذا يتطلب هيكلا تنظيميا وفريقا من المعاونين متعددى القدرات والمهارات.

- المهارات المطلوبة فى الجهاز الفنى المعاون للأعضاء، وكذلك القدرات المتوقعة للأعضاء لتطوير أدائهم (التشريعى والرقابى والسياسى..) تتسم بالتركيب والتغير السريع والتطور المتلاحق فى أنحاء العالم. فنواب اليوم، وبالتالى الجهاز الفنى المعاون لهم، مطالبون بالتعامل مع سيل من القضايا الجديدة والمعقدة التى لم تكن مطروحة من بضع سنوات خلت، مثل التكتلات الاقتصادية والمنظمات والاحتكارات العملاقة، ونظم الأسواق والبورصة والأوراق المالية، وقضايا الاستنساخ والهندسة الوراثية، ومجتمع المعلومات ونقل التكنولوجيا، والاتفاقيات الدولية، وقضايا الاستراتيجية والنظام الدولى الجديد، والدبلوماسية البرلمانية والدور السياسى للأعضاء..، وغيرها. وكل هذا يستوجب زيادة الاهتمام بالتدريب فى العمل البرلمانى.

ويزيد من أهمية هذا البعد، غياب أو محدودية قدرات بيوت الخبرة البرلمانية فى العالم العربى بما فيها الجزائر، وربما ندرة الخبرات الاستشارية والبحوث السياسية)المتاحة للنواب فى هذه المجالات، وكذلك حساسية التعامل مع الخبراء والتقنيين خارج البرلمان فى كثير من الأحيان.

2-تغطية البرلمان لكل الشبكة العنكبوتية:

وهذا يعني أن يكون البرلمان متواجدا وحاضرا في كل المواقع والوسائل التي تتيحها شبكة العنكبوتية –الانترنت- حيث يكون له رابط على شبكة الانترنت يمكن المواطنين من الولوج لغرفتي البرلمان لمعرفة جميع المستجدات المتعلقة بالنشاط البرلماني التشريعي والرقابي وكل النشاطات الأخرى ذات الصلة، وكذلك على مواقع التواصل الاجتماعي خاصة الفايسبوك الذي يعد الموقع الأكثر نشاطا فيما يخص نقل الأحداث والمستجدات التي تجري في البلاد وفي العالم.

وهو ما لاحظناه من خلال تفحصنا للشبكة العنكبوتية، اذ يوجد موقع الكتروني للمجلس الشعبي الوطني (www.apn.dz) ولمجلس الأمة (www.majliselouma.dz)، وكذا للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان (www.mrp.gov.dz)، وأيضا وجود صفحات لهم على الفايسبوك، حيث يمكن لكل مهتم معرفة حصيلة عمل البرلمان على امتداد مختلف العهدات التشريعية سواء ماتعلق منها بالنشاط التشريعي أو الرقابي.

بيد انه من بين مايعاب على برلماننا هو عدم توفر بريد الكتروني للبرلمانين يمكن المواطنين من طرح انشغالاتهم ومشاكلهم ، كما يمكنهم أيضا من مراقبة عمل النائب أو العضو الذي انتخبوه، "فمثلا في المانيا هناك موقع الكتروني يسمى " Abgeordnetenwatch.de" يمكن المواطنين من رقابة البرلمانين، كما يمكن لهم ارسال أسئلة لهم عن طريق البريد الالكتروني ، والتي ينبغي على البرلماني أن يرد عليها كمبادرة تهدف إلى خلق جو من الشفافية.

ويعرض الموقع كذلك صورة البرلماني، وسيرة ذاتية عنه وعن سير عمله، كما يتيح للمواطن فرصة التعرف على مشاركة النائب في اللجان البرلمانية، ويعرض قائمة عن عمل البرلماني، الذي يأخذ عنه أجرا أو العمل الذي يكون دون مقابل، وكذلك تصويته في البرلمان، وكل هذه المعلومات مصدرها إدارة البرلمان، كوسيلة حديثة لتمكين المواطنين من تقييم عمل نوابهم"[30].

وإن كانت هذه الفكرة صعبة التطبيق في بلادنا لسببين -وهذا بغض النظر عن التفكير في تطبيقها من أساسه- **أولها** أن هناك من البرلمانيين لا يجيد حتى استخدام الحاسوب أو فتح حساب بريدي الكتروني والتواصل به في ظل ضعف المستوى الدراسي والعلمي للكثير منهم، **ثانيها** بالنسبة للمواطنين يوجد الكثير منهم غير متعلمين ولا يوجد لديهم لا وعي سياسي ولا حتى بالنسبة لبعض المتعلمين لاتوجد لديهم إمكانيات كما هو الحال في القرى النائية وبعض المناطق في الصحراء الذين لا تصلهم عديد الضروريات من بينها الانترنت.

3-تطوير المكتبة البرلمانية الالكترونية:

إن توافر مكتبة قانونية الكترونية تتضمن جميع الوثائق والبحوث والدراسات أمر لا غنى عنه لتطوير العمل البرلماني، وحتى بالنسبة للباحثين والمهتمين بشؤون البرلمان وبأعماله ونشاطاته. " فالمشرع أصبح يحتاج إلى كمية متزايدة من المعلومات الموثقة والمحللة، بصرف النظر عن مصدرها وأشكالها" [31]، لأنه من الطبيعي و المنطقي أن يكون للمكتبة البرلمانية تواصل مع مختلف المكتبات الخارجية بما فيها الجامعية ومكاتب المؤسسات الأخرى ودور النشر و الطباعة وكذلك المكاتب البرلمانية للدول الأخرى العربية والأجنبية.

ومن مصادر المكتبة البرلمانية : الكتب بانواعها، الدوريات والمجلات والصحف والنشرات، التراجم، المطبوعات الرسمية، التقارير والبحوث، الرسائل العلمية والأكاديمية، الوثائق البرلمانية، الموسوعات والقواميس، كتب الحقائق، الاحصائيات والتحليلات... [32].

فمثلا في كندا نجد مكتبة البرلمان تقوم حاليا بخمس وظائف رئيسية :

- تزويد أعضاء البرلمان بالأبحاث والدراسات
- تزويد اللجان ومجموعات العمل البرلمانية بالمعلومات الضرورية لدراسة القوانين ومراقبة العمل الحكومي.
- صيانة الرصيد الوثائقي للبرلمان وضمان الحصول عليه واستعماله.
- توفير المعلومات المحينة للبرلمانيين في تواصلهم مع المجتمع.

وتتوفر المكتبة على فرق عمل موضوعاتية موزعة على شعب الشؤون القانونية والاجتماعية والموارد الاقتصادية والشؤون الدولية.

كما توفر المكتبة خدمات متنوعة تتمثل في البحث الاستباقي والدراسات والملخصات التشريعية بالإضافة لمعلومات دورية حول قطاعات معينة[33].

بيد أن ما يلاحظ بالنسبة لبرلماننا هو شح المكتبة الالكترونية وقلة مصادر المعلومات فيها، حيث أن النائب أو العضو المخلص في عمله سيضطر إلى التنقل الى المكتبات ودور النشر والبحث في مختلف المواقع التي تتيحها الانترنت للحصول على مختلف الوثائق والمعلومات وكمثال عملي حتى بالنسبة للباحثين فانه لا يمكن تحميل مجلة الفكر البرلماني الصادرة عن مجلس الأمة من الموقع الالكتروني لهذا الأخير ومن ثم فالحصول على نسخ منها يتطلب التنقل لمقر المجلس بالجزائر العاصمة، فالخدمة البرلمانية في هذا المجال قاصرة جدا.

ثالثا: اعتماد تقنية التصويت الإلكتروني

من أهم الأساليب التي يجب أن يعمل بها البرلمان الالكتروني في سبيل تعزيز حماية الحقوق والحريات تطبيق واعتماد تقنية التصويت الالكتروني بتضمينها في القانون العضوي المنظم للانتخابات باعتباره من الميادين التي يشرع فيها البرلمان، وهذا لما لهذه التقنية من مزايا عديدة تمكن من تجسيد الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية كأهم مؤشر لبرلمان قوي وفعال مستقبلا:

1-تعريف التصويت الإلكتروني:

يعرف التصويت الإلكتروني بأنه استخدام الوسائل الالكترونية لجدولة البيانات الانتخابية وصب أصوات الناخبين ومعالجتها وإظهار النتائج الانتخابية بطريقة الكترونية[34].

ويعرف كذلك بأنه استخدام الوسائل التقنية والفنية من أجهزة وحواسيب وبرمجيات رقمية، والتي يتم من خلالها جدولة البيانات ومعالجتها واظهار نتائج تلك المدخلات[35].

وعليه فالتصويت الالكتروني هو وسيلة تسهل عملية التعبير عن صوت الناخبين باستخدام أحدث الوسائل المتاحة أمامهم من حواسيب وهواتف نقالة من خلال ما تتيحه الشبكة العنكبوتية من خدمات وتسهيلات.

2-أهمية التصويت الألكتروني:

اعتماد التصويت الالكتروني يجسد التطبيق الفعلي لعدة مفاهيم حديثة وهي البرلمان الالكتروني، الإدارة الالكترونية، الحكومة الإلكترونية، الديقراطية الالكترونية، والحوكمة الإلكترونية، وذلك بالنظر لعديد المزايا التي تتسم بها هذه التقنية، أهمها:

- يعبر عن الرغبة الحقيقية للدولة في تطوير منظومتها الانتخابية في سبيل تحقيق الديمقراطية بجميع مظاهرها الحديثة على المستوى الوطني والدولي.
- من خلال هذه التقنية يتم تسجيل البيانات الشخصية للمصوت عبر ماسحات بيومترية لبصمة الإصبع أو بصمة الشبكية أو بصمة الحمض النووى أو قراءة البطاقة الشخصية الذكية التى تحتوى على شريحة إلكترونية تشمل بيانات المصوت، أو باستخدام رقم سرى يحصل عليه المصوت من السلطة المنظمة للانتخابات ويتفرد به عن غيره، يستحيل قيام غير الناخب أو صاحب الحق في التصويت بالتصويت فلا يمكن للمتوفى –الميت- أو الغائب أن يصوت ، ومن ثم يتم تفادي علميات إنتحال الصفة بشكل كامل [36].
- يوفر التصويت الالكتروني الراحة للناخبين ويشجع على المشاركة الواسعة، وبالتالي يرفع من نسبة الإقبال على التصويت دون مشقة و الوقوف في طوابير طويلة [37].
- السفر خفض تكلفة العملية الانتخابية حيث لا تحتاج العملية إلى إجراءات إدارية ومكتبية وأمنية واستئجار أو استخدام مقار جهات وتعطيلها.
- صعوبة تزوير العملية الانتخابية أو التدخل فيها إذا ما كانت نظم الانتخابات الإلكترونية قد تمت معاينتها وتجربتها مع استمرار مراقبتها ومتابعتها من خلال هيئة فنية إدارية سياسية قانونية محايدة [38].
- في المجتمعات التي تسود فيها الأمية يتعرف الناخب أو المصوت على شخص المرشح من صورته الشخصية أو من رمزه الانتخابي فيقوم بلمس الآلة أو الشاشة في الموضع الظاهر به الرمز الإنتخابي أو صورة المرشح وتتم عملية تسجيل إرادة الناخب إلكترونيًا في ذاكرة فرعية في الدائرة الإنتخابية وفي ذاكرة مركزية على مستوى الدولة محفوظة معها الأدلة التصويرية والثبوتية للشخص [39].
- يساهم التصويت الالكتروني في إتاحة الفرصة لذوي الاحتياجات الخاصة للإدلاء بأصواتهم دون عوائق [40].
- تمكن من وضع معلومات وإحصائيات دقيقة وشفافة بخصوص كل ما يتعلق بالعملية الانتخابية بداءا من عدد الناخبين المسجلين والمصوتين ونتائج التصويت.

وقد استخدم نظام التصويت الالكتروني على نطاق واسع في بلجيكا والنمسا والمملكة المتحدة والبرازيل والهند وفنزويلا والولايات المتحدة وفي العراق والامارات العربية المتحدة وغيرها.

ورغم أهمية هذه التقنية إلا انها في الوقت والظرف الحاليين صعبة التطبيق لان ذلك يتطلب إرادة سياسية حقيقية ورغبة حقيقية لدى الحكومة والبرلمان على حد سواء، بالإضافة إلى ضرورة توفر الرضا الشعبي على عمل البرلمانيين، وخاصة ضرورة إيجاد أنظمة حماية عالية الجودة والدقة تحمي أصوات الناخبين الكترونيا حتى لاتتعرض للقرصنة والاختراق وهذا في حال تطبيق هذه التقنية طبعا.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن التقرير أن وجود البرلمان الالكتروني في الجزائر يساهم بشكل كبير في تعزيز الحماية الرقمية للحقوق والحريات خاصة في ظل التطور السريع والمتسارع الذي يشهده العالم الذي أفرز عدة مفاهيم وتصنيفات جديدة للحقوق والحريات وبالمقابل أفرز تقنيات حديثة للاختراق والاعتداء التي تتطلب من المشرع البرلماني وجوب مواكبة كل هذه المستجدات بتكريس أنظمة حماية الكترونية فعالة.

فالبرلمان الالكتروني معناه ان الدولة تنشد تحقيق الشفافية والديمقراطية، وتكريس الحكم الراشد بحلة وصورة حديثة ومتجددة ، وهو ما يضع البرلمان أمام تحديات عديدة ينبغي مجابهتها تتبدى على وجه التحديد في عولمة القوانين، تنمية قدرات البرلمانيين في جوانب مختلفة ، واعتماد تقنية التصويت الإلكتروني .

بيد أن الواقع العملي أثبت لنا قصور دور البرلمان الجزائري سواء بشكله التقليدي أو الإلكتروني وهو ما أدى إلى زعزعة الثقة في هذه المؤسسة، مما يتطلب تحقيق العديد من التحديات التي تتطلبها الديمقراطية :

- الحرص على ترشيح وانتخاب نواب ذوي كفاءة مهنية وعلمية تجعل البرلمان يستعيد دوره الأساسي في التشريع حتى لا يبقى حبيسا فقط في الموافقة على المبادرات التي تعرضها عليه الحكومة كمنطلق فعلي لبرلمان قوي.
- تنظيم انتخابات نزيهة شفافة تشرف عليها سلطة مراقبة مستقلة فعليا.
- توفير كل الإمكانيات والوسائل التقنية الحديثة لتسهيل عمل البرلمانيين بما فيها توفير المادة العلمية الضرورية لعملهم إلكترونيا وكذا قاعدة بيانات ومعطيات ومعلومات في شتى القطاعات تمكن البرلماني من أن يكون مواكبا لكل مايجري في البلاد.
- الحرص على أن يكون لكل نائب أو عضو بريد الكتروني للتواصل مع المواطنين للوقوف على مطالبهم واحتياجاتهم.
- وجوب توفر إرادة حقيقة لدى الدولة لتطبيق تقنية التصويت الالكتروني بتضمنيه بكل الوسائل التي من شأنها توفير كل من الحماية والدقة والشفافية والنزاهة.
- ضرورة أن يكون البرلمان مواكبا ومطلعا على المناهج والأساليب الجديدة لعمل البرلمانات الأخرى في العالم، مما يتيح له تبادل الخبرات والتجارب الدولية الناجحة ذات الصلة بالعمل التشريعي والرقابي.
- الاستعانة بالكوادر العلمية والتقنية من خبراء ومهندسين في مجال الإعلام الآلي داخل إدارة البرلمان لكي تقوم بدورها في تدريب البرلمانيين على استخدام الإنترنت، ووضع برامج وأنظمة حماية للمعلومات والوثائق الالكترونية.

الهوامش:

[1] البرلمان الالكتروني وتطبيقاته عالميا وعربيا، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.ecesao.org، تاريخ الاطلاع : 2021/08/12.

[2] عبد العالي هبال، البرلمان الالكتروني: أطر نظرية، عملية وتجارب دولية، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 06، العدد 02، جويلية 2021، ص 339.

[3] حسين شنيني وبومدين بوداود, البرلمان الإلكتروني والديمقراطية الإلكترونية كأليات للعمل السياسي الحديث، مجلة الناقد للدراسات السياسية، المجلد 04، العدد 01، أفريل 2020، ص 73.

[4] ديفيد بيثام، البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين، بثينة شمص، بيروت، 2016، ص 147.

[5] حسين شنيني وبومدين بوداود، المرجع السابق، ص 73

[6] المرجع نفسه، ص 72

[7] علي الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة 02، 2003، ص ص 130-131

[8] ديفيد بيثام، المرجع السابق، ص ص 82-83.

[9] تاليذا دوبو، الانخراط المدنيّ كيف يمكن أن تساند التكنولوجيات الرقميةُ الديمقراطية التي تستمدّ قوّتها من المواطنين؟، www.rand.org/pubs/permissions، تاريخ الإطلاع : 2021/08/10.

[10] كيف تعمل البرلمانات: العمليات والإجراءات البرلمانية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.gpgovernance.net ، تاريخ الإطلاع : 2021/08/10.

[11] علي الصاوي، المرجع السابق، ص 211.

[12] المرجع نفسه، ص ص 211-212

[13] علي الصاوي، دور الدعم الفني في تعزيز عمل النواب، مجلة الفكر البرلماني، العدد 11، جانفي 2006، مجلس الأمة، الجزائر، ص ص 127-128.

[14] أحمد بنيني، أثر النظام الإنتخابي على الأداء البرلماني في الجزائر، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، العدد 08، ص 291.

[15] إيهاب زكي سلام، الرقابة السياسية على أعمال السلطة التنفيذية في النظام البرلماني، عالم الكتاب، القاهرة، 1983، ص 368

[16] حسين شنيني وبومدين بوداود، المرجع السابق، ص 82.

[17] العلمي بن عطاء الله، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في رفع كفاءة الإدارة المحلية: دراسة في تطبيقات النموذج الجزائري والتونسي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية: 2018-2019، ص ص 187-188.

[18] المرجع نفسه، ص 167.

[19] حسين شنيني وبومدين بوداود، المرجع السابق، ص 82..

[20] العلمي بن عطاء الله، المرجع السابق، ص167.

[21] جلام كريمة، فعالية الحوكمة الإلكترونية في ترقية الخدمة العمومية: مع الإشارة إلى حالة الجزائر، فعاليات الملتقى الدولي حول: جودة الخدمة العمومية في ظل الحوكمة الإلكترونية حالة البلدان العربية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي 29-30 أكتوبر 2014، ص 04.

[22] محمد نور البصراتي، أثر الحوكمة الإلكترونية على بناء الثقة في البرلمان المصري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، المجلد 09-، العدد 04، جامعة بني سويف، مصر، أكتوبر 2020، ص 647.

[23] العلمي بن عطاء الله، المرجع السابق، ص 165 .

[24] محمد نور البصراتي، المرجع السابق، ص ص 255-256.

[25] عبد العالي هبال، المرجع السابق، ص ص 342

[26] علي الصاوي، دور الدعم الفني في تعزيز عمل النواب، المرجع السابق، ص 154.

[27] محمد الإدريسي العلمي المشيشي ، لهث القانون وراء تهافت العلم والتكنولوجيا ،مقال منشور على الموقع الالكتروني: www.marocdroit.com، تاريخ الاطلاع : 2021/08/12.

[28] المرجع نفسه.

[29] علي الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي، المرجع السابق، ص 190.

[30] موقع على الانترنت لمراقبة عمل البرلمانيين في ألمانيا، الموقع الالكتروني: www.dw.com، تاريخ الاطلاع : 2021/08/10.

[31] علي الصاوي، مستقبل البرلمان في العالم العربي، المرجع السابق، ص ص 179-180.

[32] المرجع نفسه، ص 181.

[33] نجيب الخدي، خدمة المعلومات و الوثائق في البرلمان: دراسة مقارنة، مقال منشور على الموقع الالكتروني:www.asgp.com ، تاريخ الإطلاع :2021/08/14.

[34] خنافيف محمد و معيزي قويدر، التصويت الالكتروني كنموذج مقترح لتفعيل الإدارة الالكترونية في الجزائر، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جوان 2018، ص 57.

[35] محمد نور البصراتي، المرجع السابق، ص 648.

[36] عبد المتعال ومحرم، دراسة بشأن: إستخدام النظم والوسائل الإلكترونية فى التصويت فى الانتخابات، مكتب المحامي عبد المتعال للاستشارات القانونية شارع الزهور ، مصر، ص ص 5-6.

[37] خنافيف محمد و معيزي قويدر، المرجع السابق، ص 57

[38] عبد المتعال ومحرم، المرجع السابق، ص ص 6-7.

[39] المرجع نفسه، ص 6.

[40] خنافيف محمد و معيزي قويدر، المرجع السابق، ص 57.